شهادة ذاتية لرجل ما برح يكتشف النسوية

زياد ماجد

مرت علاقتي بقضايا المرأة بمحطات أربع، لم يكن «للنسوية» (كمصطلح وكمدلول) معنى ناضج في بداياتها.

المحطة الأولى انطلقت من التربية العائلية والمدرسية حيث فكرة المساواة والاختلاط بين الجنسين بديهية أخلاقياً ومسلكياً، ولو من غير عقيدة ثقافية. ويمكن القول إنه لولا إعجابي (الذي لم أحلّل أسبابه إلا في مرحلة لاحقة) بالعلاقات العائلية حين تكون الأخت هي المولود البكر، لكانت هذه المحطة عادية تشبه ما يعيشه كل ولد من أبوين متعلّمين ينشأ في بيئة مدرسية متنورة ويسكن في محلة معظم أهلها من الطبقة الوسطى المدينية.

المحطة الثانية والأطول نسبياً بدأت في المرحلة الدراسية الثانوية، مع بدايات الوعي السياسي، وارتبطت «بموروثات وقيم» يسارية فيها الكثير من المناقبية القسرية (المسيطرة بقوة على عقول الشبان اليساريين). وهذه المناقبية ترفض النظر إلى المرأة خارج موقعها الطبقي، وتعتبر العمل في قضاياها إخراجاً لها من هذا الموقع وسقوطاً في منطق التعميم والتبسيط السائد الذي لا يميز امرأة مرفّهة وأنيقة عن أخرى مسحوقة ومستغلَّة.

وقد كان لهذه النظرة تبعات عديدة، منها أن لا شغف بعمل الحركات النسائية أو أدبياتها، ولا

انجذاب إلى الخطاب الانفعالي (ولو عن حق) للزميلات المشتكيات ظلم ذوي القربى، ولا تقدير لقوة حضور البطركية في مختلف مؤسسات المجتمع وما يعنيه ذلك بمعزل عن الطبقية الاجتماعية–الاقتصادية. فالأهم كان تلك المبدئية الأخلاقية التي تؤكد على مساواة المرأة بالرجل والنضال في سبيل تحررهما معاً من قمع «البنى التحتية والفوقية» وقهرها...

المحطة الثالثة، التي كانت بمثابة شرارة التغيير في علاقتي بقضايا المرأة، تشكلت في سنواتي الجامعية الأخيرة حين سافرت للمرة الأولى إلى فرنسا للمشاركة في دورة للجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني. فقد اكتشفت في هذه الدورة، من خلال تماسي مع المشاركات، شكلاً آخر من أشكال حضور المرأة واستقلاليتها ومساواتها بالرجل دراسة وعملاً وسلوكاً وسفراً وتطلعات ومواجهة للصعاب وتفكراً بسبل تخطيها.

أحسست عندها بنوع من النفور من البنات، أو النساء، كما عهدتهن في لبنان. ورحت أحلل مشاعري المستجدة هذه، فشعرت بنوع من الملل من الشكوى بالظلم والتمييز المترافقة غالباً مع استكانة أو مشاكسة سطحية، والمتعايشة دوماً مع تناقضات في الشخصية تجمع القبول بتقليدية البنى المجتمعية وقشور الاختلاف المظهري عنها. كما انتابني حزن غريب، أقنعت نفسي بطبيعته العابرة، لإيثاري البقاء في لبنان على السفر للدراسة خارجه. على أن السبب الحقيقي لهذا الحزن في ظني، كان اضطراب بوصلة التقييم السياسي والأخلاقي عندي، وانكشاف قناعاتي وسلّم بديهياتي لمجموعة مساءلات لم أجد إلى الإجابة عليها سبيلاً، فتركتها وحالها...

ومع عودتي إلى لبنان وانخراطي في أنشطة الصليب الأحمر على امتداد الخريطة اللبنانية، ثم مشاركتي في الأنشطة «المواطنية» والسياسية والبحثية في حقبة التسعينات، وتعرُّفي إلى هيئات ومؤسسات عديدة، استذكرت مشاعري الفرنسية، وأعدت تصويب نفوري وغيظي إلى الموضع الأصح، حيث الذكور بعقليتهم التسلطية، وليس النساء في قدرتهن على توليد الملل، كما اعتقدت في السابق. فهمت عندها لماذا كنت أعجب في صغري ومراهقتي بأغلب العلاقات العائلية حيث الأخت هي الكبرى: ببساطة لأن الذكورة فيها تكون قليلة، وتواطؤ الصداقة بين الإخوة (عوض مسؤولية الأخ الأكبر وتسلّطه على أخواته في أكثر الأحيان) يصبح العنصر الطاغي.

المحطة الرابعة في علاقتي بقضايا المرأة، وهي المحطة التي ما زلت أقبع فيها، بدأت قبل خمس سنوات ونيف مع انتقالي للعمل في السويد والولايات المتحدة، ثم توجهي للدراسة من جديد في فرنسا. في هذه المحطة اكتشفت معنى النسوية، وتعرفت

إلى كتبها ومذاهبها، كما التقيت بعض معتنقاتها (ومنهن نادية عيساوي التي تزوجت بها)، ولمست مدى التقدم المنجز (في السويد تحديداً) على صعيد المساواة بين الجنسين.

في هذه المحطة، تبدّت لي (أو هكذا يخيّل إلي) معاني النضال النسوي، وبدأت أميز بين عمل الحركات النسائية وعمل الحركات النسوية، حيث طرح قضية المرأة يتجاوز مسألة الإصلاح والإشراك إلى مسألة التغيير الجذري لبنى الهيمنة الذكورية والأبوية التي تراكمت طوال تاريخنا البشري وأنتجت علاقات وتوازنات ومنظومات قيمية تسهّل العنف والسيطرة والتحكم بالآخر. ومع انتسابي إلى أنشطة العولمة البديلة ومنتدياتها وورش عمل «اليسار الجديد»، اعتنقت قضية المرأة بوصفها تجسيداً لقضية العدالة والتحرر والتقدم، وصرت أتماهى في الكثير من مواقفي مع مواقف النسويين.

* * *

رجعتُ إلى لبنان منذ سنتين، وفي بالي أن لا عمل سياسياً أو إصلاحياً أو مواطنياً لازم من دون مشاركة النساء في قيادته ومن دون طرح قضاياهن–قضايانا كأولوية. وخلال تنقلاتي في البلاد العربية العام الفائت، تيقنت أكثر فأكثر أن تحطيم البطركية سبيل أول للنهضة الحقيقية في منطقتنا. وهو أمر لن يتم قريباً. فتغييب نصف الناس مضافاً إلى تغييب معظم النصف الآخر منذ قرون ترك آثاراً مأساوية في مجتمعاتنا وعقول أهلها. ولا بد بالتالي من عمل طويل النفس على مستويين لإحداث أي تبديل: مستوى نضال المرأة، ومستوى نضال المجتمع وحركاته التقدمية.

ينبغي إذن إدماج قضايا المرأة في البرامج والأنشطة السياسية التغييرية العربية، على نحو إصلاحي (ولو تجميلي) وعلى نحو يؤسِّس للتغيير الحقيقي في الوقت نفسه. فالأمران في حالنا الراهنة لا يلغيان بعضهما. وضروري أن نضغط لاعتماد أشكال «التمييز الإيجابي» المناسبة لتأمين حضور النسوة في المراكز والمواقع المتقدمة، والإقلاع عن نخبوية أكثر القوى السياسية وبعض القوى النسائية (والنسوية أحياناً) التي تصر على أن تكون المرأة استثنائية المستوى كي يُرضى عن حضورها في المواقع المهمة (وكأن الرجال الموجودين في هكذا مواقع استثنائيون!)

وبهذا المعنى، أعتقد أن الكوتا النسائية في القوانين العامة والأنظمة الانتخابية ضرورة مرحلية في مجتمعاتنا، وأعداد النسوة المنتخَبات أو المعيَّنات مسألة لا تقل أهمية عن مستوياتهن. فالتعود على حضور المرأة وممارستها المسؤولية في الحيز العام يكسر ثوابت ذكورية يعتنقها أكثر الرجال والنساء، تمهيداً للعمل على إحداث

التغييرات الضرورية. ولا أمل بتنمية مجتمعاتنا وتطبّعها على الحريات وارتقائها وفق علاقات ديمقراطية من دون ذلك.

* * *

الخطاب النسوي اليوم أخّاذ وجذاب للمثقفين والمتعلمين. والتحدي يكمن في تحويله إلى خطاب مستقطب لعموم الناس. وهذا ليس تحدياً مطروحاً على النسويين وحدهم، بل على جميع الساعين نحو تقدم محيطهم وتغيير عالمهم.

هل أنا رجل نسوي؟ ربما. أو قل إلى الحد الذي أفهم فيه النسوية كفعل وعي وتحرر وبحث عن بديل غير مكتمل للسائد، وغير قابل للاكتمال...